تأييد غربي لتدويل الأزمة وإجبار نظام الأسد على وقف القتل

واشنطن تدعو مجلس الأمن لإصدار قرار قوي بشأن سوريا

واشنطن - وكالات: دعت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة سوزان رايس، أمس مجلس الأمن الدولي إلى إصدار قرار قوي بشأن سوريا. وقالت رايس إن نظام الرئيس السوري بشار الأسد يتجاهل التزاماته تجاه خطة الجامعة العربية بما في ذلك فشله في إنهاء جميع أعمال العنف وفي حماية المدنيين. وأضافت أمام جلسة مجلس الأمن الدولي حول الأوضاع في الشرق الأوسط «حان الوقت منذ فترة طويلة لأن يصدر هذا المجلس قراراً قوياً يدعم جهود الجامعة العربية لإنهاء الأزمة واستعادة السلام في سوريا». ودعت «مجدداً الحكومة السورية إلى السماح بدخول لجنة التحقيق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان في أغسطس»، مشددة على أن «الولايات المتحدة تدعم بشكل كامل مطالب الشعب السوري الداعية إلى وجود حكومة ديمقراطية وجامعة وممثلة له تحترم حقوق الإنسان وتوفر حماية متساوية وفق القانون لجميع المواطنين بغض النظر عن الطائفة أو العرق أو الجنس». وجددت السفيرة الأمريكية دعوة المعارضة السورية إلى الامتناع عن ارتكاب أعمال العنف، ولكنها أقرت بـ «صعوبة ممارسة ضبط النفس» أمام تصعيد النظام لعمليات القمع. وأعربت رايس عن القلق بشأن التقارير التي أفادت بوصول شحنات من الأسلحة والذخيرة إلى الحكومة السورية، ودعت الدول المصدرة إلى الوقف الطوعي لنقل الأسلحة إلى النظام. وأكدت أن على الرئيس الأسد التنحي من السلطة لإفساح المجال للانتقال السلمي للسلطة في سوريا. إلى ذلك كشف النقاب عن أن مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وشمال أفريقيا جيفري فيلتمان أجرى محادثات وصفت بانها «بناءة جدا» مع نظرائه الروس في موسكو بشأن الوضع في سوريا والتحرك في مجلس الأمن حياله. وقالت فيكتوريا نولاند المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية في تصريح بثه راديو سوا امس إن المحادثات هدفت إلى إزالة الخلافات حول الرد الدولي مع حالة الاضطراب السياسي التي تشهدها سوريا منذ منتصف مارس الماضي. واضافت «لا أقول إنه تم تحقيق انجاز رئيسي في المحادثات ولكن بدأ تفهم روسيا لما يحدث على الأرض والجهود المكثفة التي بذلتها الجامعة العربية لحل الأزمة ورفض الأسد لها». وقالت نولاند أن الولايات المتحدة تحترم القرار الذي اتخذته دول مجلس التعاون الخليجي بسحب مراقبيها من سوريا لأن هذه الدول لا تريد مواصلة الانخراط في بعثة المراقبين بعد رفض الرئيس السوري بشار الأسد للمبادرة التي قدمتها الجامعة العربية لحل الأزمة وشملت مطالبة الأسد بالتنازل عن صلاحياته لنائبه .. منوهة بأن عدم مشاركة الدول الخليجية في مهمة المراقبين سيترك فجوة كبيرة وأن واشنطن ستترك للجامعة العربية تقرير الموقف الذي يجب تبنيه حيال ذلك. من جهة اخري دعا الأعضاء الغربيون في مجلس الأمن الدولي المنظمة الدولية إلى إصدار إشارة «قوية» لدعم جهود الجامعة الرامية إلى إنهاء إراقة الدماء المستمرة منذ عشرة أشهر في ظل الاضطرابات التي تشهدها سورية. ودعا المندوب الألماني بيتر فيتيج المجلس المؤلف من 15 دولة إلى إصدار «إشارة واضحة» تدعم خطة الجامعة العربية في جميع جوانبها لإنهاء الاضطرابات التي أسفرت عن مقتل آلاف الأشخاص،والسماح لقيادة الجامعة بمخاطبة المجلس في نيويورك بلا تأجيل. وقال دبلوماسيون إنه من المقرر أن تصل قيادة الجامعة إلى نيويورك قبل نهاية الأسبوع. وقال فيتيج خلال اجتماع للمجلس بشأن الوضع في الشرق الأوسط : «ينبغي على المجلس إدانة الانتهاكات المستمرة والممنهجة لحقوق الإنسان واستخدام القوة ضد المدنيين من جانب السلطات السورية والمطالبة بإنهاء فوري لجميع أشكال العنف».

سوريون خلال تظاهرة حاشدة في دوما تطالب بسقوط الأسد « رويترز»

وقالت المندوبة الأمريكية سوزان رايس ونظيرها البريطاني مارك ليال جرانت إنهما يدعمان قرارا قويا بشأن النزاع في سورية وانتقدا الدول التي منحت شحنات أسلحة إلى دمشق، وأشارا إلى أن تلك الأسلحة أسهمت في نشر العنف. وكانت الأمم المتحدة قد دعت إلى عملية سياسية «موثوقة وشاملة» بقيادة سورية لتلبية المطالب المشروعة للشعب السوري بشأن الحريات. وقال أوسكار فرناندیز تارانكو مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشئون السياسية أثناء اجتماع بمجلس الأمن الدولي حول الوضع في الشرق الأوسط إن العملية السياسية يجب أن تبدأ في سورية «بهدف التعامل بشكل فعال مع التطلعات المشروعة للشعب السوري وضمان الممارسة الكاملة لحرياتهم الأساسية». وأضاف تارانكو أن الوقت قد حان لإنهاء أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي استشرت في سورية خلال الأشهر العشرة الماضية. وأوضح أن الجامعة العربية تعتزم السعي وراء الحصول على دعم مجلس الأمن الدولي ، الذي يضم 15 من الدول الأعضاء ، في نيويورك لمقترحاتها بشأن إنهاء الاضطرابات في سورية.

20 قتيلاً والجيش يقصف حماة بالأسلحة الثقيلة

دمشق - وكالات: قامت القوات السورية صباح أمس بعمليات عسكرية في عدد من المدن السورية استخدمت فيها الرشاشات الثقيلة ما أسفر عن مقتل 20 شخصا بينهم طفل وسيدة كما هدمت بعض المنازل، بحسب ناشطين. اعلن المرصد السوري لحقوق الإنسان ان مواطنا قتل في مدينة القصير برصاص قناصة ليرتفع إلى 20عدد الشهداء الموثقين بالأسماء وظروف الاستشهاد لدى المرصد السوري لحقوق الإنسان الذين قتلوا امس في ريف دمشق وريف حمص ومدينة حماة، بينهم طفل في الخامسة ووالدته قتلا اثر سقوط قذيفة على منزلهما في قرية ابو حوري قرب مدينة القصير». كان ناشطون في سورية قد قالوا إن 62 شخصا لقوا حتفهم في أعمال عنف بمختلف أنحاء البلاد اول امس الثلاثاء معظمهم في محافظتي حمص وحماة ، في الوقت الذي وافقت فيه دمشق على تمديد بعثة مراقبي الجامعة العربية شهرا آخر اعتبارا من اول امس وافاد المرصد ان «القوات العسكرية السورية شنت حملة واسعة في محافظة ريف دمشق ما اسفر عن استشهاد ثلاثة مواطنين في حمص ومدني في حماة التي تشهد عملية عسكرية واسعة في عدد من احيائها منذ صباح امس وذكرت لجان التنسيق المحلية وهي الهيئة التي تقوم بمتابعة احداث الحركة الاحتجاجية ميدانيا في بيان أصدرته اللجان ان «الجيش السوري قصف احياء في مدينة حماة مستخدما أسلحة ثقيلة من مدرعات بي ام بي ويستخدم آر بي جي وسلاح البي كي سي». واكد البيان «ان هناك انباء عن تهدم عدة أبنية وسقوط جرحى وشهداء» مشيرا الى ان «الاهالي لم يتمكنوا من الوصول اليهم نتيجة القصف العشوائي المستمر» مشيرا الى «انتشار حوالي 4000 جندي داخل المدينة». من جهتها، نقلت صحيفة الوطن السورية الخاصة والمقربة من السلطات عن مصدر لم تكشف هويته «أن الجهات المختصة قررت حسم الموقف كليا ونهائيا لتريح المدينة من المسلحين وشرورهم، وتعيدها إلى الحياة

السعودية تُجدّد دعوتها لسوريا بوقف العنف والقمع

الرياض - د ب أ: أبلغ المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة السفير عبدالله المعلمي مجلس الأمن الدولي بأنه يتعيّن على سوريا وقف اضطهاد مواطنيها. وحثّ السفير عبدالله المعلمي، خلال كلمة المملكة الليلة الماضية، مجلس الأمن الدولي على تأييد خطة جامعة الدول العربية التي أعلنت الأحد الماضي. وقال السفير عبدالله المعلمي في كلمته التي بثّتها وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس) أمس: إن السعودية تشعر بألم شديد بسبب معاناة وآلام الشعب السوري الشقيق. وأضاف: نحن ندعو السلطات السورية لوقف مواجهة التطلعات المشروعة لمواطنيها بالعنف والرصاص، داعياً الحكومة السورية كذلك لتطبيق مبادرة الجامعة العربية. وتابع السفير المعلمي: نأمل من الحكومة السورية أن تُصغي لصوت العقل والحكمة والالتزام ببنود المبادرة العربية لإيجاد حل سياسي متوازن يحقق تطلعات الشعب السوري، ويُحافظ على وحدة وسلامة أراضي سوريا، ويُوقف دوامة العنف، ويجنّبها التدخّل الأجنبي في شؤونها الداخلية. وحول قرار المملكة سحب مراقبيها من سوريا ، قال السفير المعلمي: قرّرت بلادي سحب مراقبيها من بعثة المراقبين العرب إلى سوريا لأننا لم نشعر بأن السلطات السورية كانت جادّة بشأن المبادرة العربية. نحن نترفع أن نكون شهوداً ومؤيدين لممارسات الاغتيال والاضطهاد المفروضة على الشعب السوري العظيم. وأكّد السفير عبدالله المعلمي أنه حان الوقت لأن يتحمّل المجتمع الدولي مسؤولياته .

الجامعة تدرس ترشيح مبعوث لسوريا

القاهرة - قنا: نفى السفير علي جاروش مدير الإدارة العربية بالجامعة العربية نائب رئيس غرفة عمليات بعثة مراقبي الجامعة إلى سوريا صحة أنباء حول تكليف الدكتور نبيل العربي الأمين العام للجامعة، للدكتور محمد البرادعي المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية كمبعوث للأمين العام إلى سوريا لمتابعة العملية السياسية هناك. وقال جاروش في تصريح له أمس «إن الأمين العام للجامعة العربية لم يقم بعد باختيار مبعوثه الشخصي إلى سوريا، وهذا الموضوع قيد الدراسة حاليا بين الدكتور نبيل العربي والدول العربية، ومن المنتظر أن يتم قريبا الاتفاق على تعيين هذا المبعوث بعد انتهاء المشاورات في هذا الشأن». وأضاف إن الجامعة العربية بدأت في تنفيذ قرار وزراء الخارجية العرب الأخير بالطلب من الدول العربية ترشيح ما تراه مناسبا لينضم إلى بعثة المراقبين في سوريا. مشيرا إلى أن الأمين العام تلقى ردا من وزير الخارجية السوري وليد المعلم يخطره فيه بموافقة دمشق على التمديد للبعثة شهرا اعتبارا من يوم 24 يناير لتنتهي في 23 فبراير المقبل. وأوضح جاروش أن الجامعة العربية طلبت من الدول العربية أن يكون المرشح متمتعا بالمواصفات التي حددتها الأمانه العامة، وأن يتم إيفاء الجامعة بأسماء هؤلاء المرشحين في أسرع وقت ممكن حتى يمكن إخضاعهم لدورة تأهيلية في مقر الأمانة العامة من قبل خبراء عرب حتى يمكنهم القيام بمهامهم على أفضل وجه، وإرسالهم إلى سوريا لينضموا إلى بعثة المراقبين المنتشرة في المدن السورية. وأكد أن هناك استعدادا من الدول العربية، التي لديها مراقبون في الأراضي السورية، لإرسال المزيد من المراقبين، مشيرا إلى أن الأمانة العامة بدأت تتلقى ترشيحات من بعض الدول خاصة مصر وفلسطين وموريتانيا لينضموا إلى فرق المراقبة. وقال جاروش إن الأمانة العامة للجامعة العربية لديها قناعة بأن الدول العربية ستوفر العناصر اللازمة التي يحتاجها الفريق محمد أحمد الدابي رئيس بعثة المراقبين. وأوضح» أنه رغم سحب دول مجلس التعاون الخليجي لمراقبيها إلا أن الدول الخليجية جميعا أكدت التزامها بتقديم كل الدعم المادي والفني لبعثة المراقبين العرب في سوريا لتقوم بأداء مهما على الوجه الأكمل».. وقال «إن مراقبي دول مجلس التعاون كانوا يتمتعون بكفاءة وخبرة ميدانية كبيرة، فضلا عن خلقهم الرفيع، والتزامهم بأداء مهامهم.

المعلم يتعهد للدابي بتسهيل عمل البعثة

المراقبون الخليجيون يغادرون سوريا

بيروت - وكالات: أكد مصدر مقرب من وفد المراقبين العرب في سوريا أن حوالي ثلاثين مراقبا من الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي غادروا دمشق أمس بعد أن استدعتهم حكوماتهم احتجاجا على عدم توقف إراقة الدماء طيلة أحد عشر شهرا. وأوضح المصدر أن جانبا من بعثة المراقبين التابعين للجامعة العربية غادر فندق «شيراتون» في دمشق إلى المطار وسط حراسة أمنية مشددة. وأضاف «إن عدد المراقبين الآن أصبح مئة وعشرين شخصا، لكن من المقرر أن يصل المزيد إلى سوريا بدلا من أولئك الذين غادروها».

على الجانب الاخر قدم رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية في سورية الفريق محمد أحمد مصطفى الدابي لوزير الخارجية السوري وليد المعلم، عرضاً حول التقرير الذي قدّمه لوزراء الخارجية العرب ورؤية بعثة مراقبي الجامعة للأوضاع في سورية والتي تم إبرازها في التقرير. وأكد الدابي خلال لقائه المعلم «عزم البعثة على التمسك بالحيادية والموضوعية كمنهج للعمل لتنفيذ البروتوكول الموقع بين الجمهورية العربية السورية وجامعة الدول العربية».

وقال بيان صحفي لوزارة الخارجية السورية ان المعلم أكد « التزام سورية بالتعاون الكامل مع بعثة المراقبين، وتقديم كافة التسهيلات لها لإنجاز مهمتها في ضوء التفويض الممنوح لها رغم العراقيل التي يتم وضعها في طريق عمل البعثة من أطراف لا ترغب في إظهار حقيقة الأوضاع في سورية تنفيذاً لأجندات خارجية باتت واضحة المعالم». وشدّد «على واجب الحكومة السورية في حماية مواطنيها ووضع حد لجرائم الجماعات المسلحة وأعمالها التخريبية التي تطال المدنيين وعناصر الأمن والمؤسسات العامة والخاصة». وكان الدابي وصل الى دمشق قادماً من القاهرة بعد تقديمه تقريرا عن عمل بعثة المراقبين في سورية بعد شهر من عملها لمجلس الوزاري العربي.

المراقبون الخليجيون خلال مغادرتهم مطار دمشق « رويترز»

دعت جميع الأطراف داخلياً وخارجياً للحوار بشأن الأزمة

روسيا: لن نقبل بحل عسكري أوعقوبات على سوريا

موسكو – وكالات: أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن بلاده منفتحة على أية مقترحات بناءة بشأن سوريا إلا أنها لا تزال تعارض أي خطوة في الامم المتحدة تؤيد العقوبات الأحادية التي جرت المصادقة عليها سابقا أو استخدام القوة ضد دمشق. وقال لافروف «نحن منفتحون على أية مقترحات بناءة تنسجم مع المهمة المحددة بإنهاء العنف، معتبرا أن أي مبادرة جديدة من الأمم المتحدة لا يمكن أن تبرر استخدام القوة أو «عقوبات أقرت دون أية مشاورات مع روسيا أو الصين». وجاء حديث لافروف عقب محادثات مع نظيره التركي أحمد داود أوغلو، كما جاء بينما يجري مسؤولون روس وأمريكيون محادثات في موسكو حول كيفية إنهاء العنف في سوريا حيث قدرت الأمم المتحدة أن أكثر من 5400 شخص قتلوا نتيجته. وقال لافروف إن روسيا منفتحة على تعديلات لمسودة قرار اقترحتها لمجلس الأمن تتهم كلا من الحكومة السورية والمعارضة باللجوء إلى القوة. لكنه أصر على أن روسيا لن تدعم تحركا في مجلس الامن يمنح موافقة لفرض عقوبات اقتصادية من جانب الأمم المتحدة أسوة بالعقوبات التي فرضها الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة على دمشق الحليف التقليدي لموسكو. وقال لافروف «لن ندعم مقترحات فرضت بموجبها عقوبات أحادية ضد سوريا وهي العقوبات التي أعلنت دون مشاورات مع روسيا أو الصين أو غيرهما من بلدان بريكس التي تضم أيضا البرازيل والهند وجنوب افريقيا، واصفا ذلك بأنه سيكون «بكل بساطة غير عادل ولا يؤتي بالنتائج المرجوة». وتابع ان أي قرار تدعمه روسيا «يتعين أولا أن ينص بوضوح على عدم إمكان استخدامه أو تأويله لتبرير أي تدخل عسكري خارجي كان في الأزمة السورية». وقال لافروف إنه بحث مع نظيره التركي بالتفاصيل كيفية تطبيق المبادئ الأساسية للتسوية في سوريا، مضيفاً انه لا يتوقع أن تكون الحلول في الأزمة السورية سهلة، مشيراً إلى أن موسكو ستواصل الحوار مع الدول الأخرى المهتمة بالتسوية السلمية بسوريا ومع جميع الأطراف السورية. وقال لافروف إن أي قرار دولي يجب أن ينص على عدم جواز تفسيره على نحو يبرر تدخل أي كان في الأزمة السورية. وقال لافروف «فيما يتعلق بمكان إجراء الحوار بين القوى السورية المختلفة، إننا سنرحب بأي خيار يقبله الجميع. إذا كانت المعارضة لا تريد الذهاب إلى دمشق، فالحوار قد يجري في مقر الجامعة العربية بالقاهرة أو في تركيا أو في الأراضي الروسية». وتابع انه «من المهم أن نحث معاً جميع السوريين على الجلوس إلى طاولة المفاوضات. ومن المهم الابتعاد عن المجموعات المسلحة التي يشملها أيضاً مثل النظام السوري الالتزام بوقف العنف وفقاً لمبادرة الجامعة العربية. يجب أن تكون هذه العملية متبادلة».